

الحركة الوطنية الجزائرية وتفجير الثورة: الموقف والمسار 1954-1956

The Algerian National Movement and the Explosion of the Revolution: Attitude and Track 1954-1956

د/جمال قندل*

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

djamel.65kendel@gmail.com

History of the article/معلومات المقال		
Published/القبول للنشر 2020/06/30	Accepted/المراجعة 2020/04/17	Received/الإرسال 2020/02/04

الملخص:

فاجأ تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 القيادات والشخصيات والهيئات والمؤسسات على اختلاف طبيعتها ومستوياتها في الداخل كما في الخارج. وقد جاءت الدراسة لتبحث موقف الحركة الوطنية الجزائرية، من اندلاع الثورة، بالنظر إلى أهمية وثقل الحركة الذي اكتسبته من النضال الطويل والتجربة الثرية في التعاطي مع الواقع الاحتلالي وتداعيات الموقف سلبي أو إيجابا على حركة الفعل الثوري على اختلاف أبعاده، راهنا ومستقبلا، كما تبحث إشكالية الحوار بين الطرفين والمسار الذي طبع اللقاءات البينية في الداخل على امتداد مناطق الجزائر، كما في الخارج على حد سواء، دونما إغفال للمنبطات والمعوقات الذاتية والموضوعية المحلية والتكالب الاستعماري الذي رمى بكل ثقله من أجل تغذية الخلاف وتعميق الهوة بين الجبهة والحركة الوطنية لإفشال مسعى الحوار .

الكلمات المفتاحية: الحركة الوطنية الجزائرية، تفجير الثورة، المصاليون، الاحتلال الفرنسي.

Abstracter:

The 1st November insurrection surprised leaders, personalities, organizations and institutions of all kinds and its levels at home and abroad. The study came to examine the position of the Algerian national

* المؤلف المرسل/The author of the sender

movement, regarding the outbreak of the revolution ; Given the importance and weight of the movement that I gained from the long struggle and the rich experience in dealing with the occupation reality , and the repercussions of the situation, positively or negatively, on the movement of the revolutionary act, with its various dimensions, now and in the future, as you discuss the problem of dialogue between the two parties The path that marked the interchange at home, throughout the regions of Algeria, as well as abroad, Without losing sight of the inhibitors, subjective impediments, local objectivity, and the colonial rivalry that threw its weight in order to nurture the dispute and deepen the gap between the front and the national movement to thwart the endeavor of dialogue.

key words: Mouvement national algérien, The bombing of the Algerian revolution, the French occupation.

مقدمة

كان تفجير الثورة من طرف صنّاع إعادة التحرير في الفاتح نوفمبر 1954 عملا واعيا، عكس الرغبة القوية في الجنوح نحو خيار المقاربة الأمنية في التعااطي مع الاحتلال الفرنسي، رغبة في استرجاع الاستقلال الذي غيَّب في جويلية 1830. كما يؤشر في الآن ذاته، عن عمق وفهم وإدراك المفجرين للمعطيات المحلية والإقليمية والجهوية والدولية، وحرصهم الكبير على التعامل بحكمة وحذر شديدين مع كافة المعطيات لإنجاح التفجير والسعي نحو رسم معالم مرحلة جديدة. وتستوقفنا في هذا السياق، جملة من التساؤلات تشكل مجتمعة الإشكالية المحورية التي يبنى عليها الموضوع. ما موقف الحركة الوطنية من تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954؟ وكيف تعااطى مصالي مع التفجير التاريخي للثورة، وما الخيارات الاستراتيجية التي كانت مطروحة أمامه؟

1- موقف الحركة الوطنية الجزائرية

فوجئ المصاليون بإعلان الثورة¹، مثل غيرهم من التنظيمات والجمعيات، وكذا الشخصيات. غير أن السلوك الذي شكّل الفارق بين المصاليين وغيرهم، هو أنهم عملوا على الترويج لفكرة مؤداها أنهم وراء تفجير الثورة في الجزائر. وقد روجت الفكرة في الجزائر، كما في فرنسا، الأمر الذي جعل الكثير من المناضلين وبخاصة من المهاجرين الجزائريين يعتقدون أن تفجير

الثورة، مبادرة مصالية خالصة. وفي ظلّ هذا الوضع، وجدت الثورة نفسها مدفوعة إلى بذل كثير من الجهد والوقت، لإقناع المناضلين ابتداء بعدم صحة ما يُروج حول مصدرية الثورة، ليضطلعوا فيما بعد بمهمة الشرح والتوعية، لضمان السير الحسن والطبيعي للثورة.

وفي الثالث نوفمبر 1954 اعتبر المكتب السياسي لحركة (إ.ح. د)، أن رد الفعل الجزائري شرعي، قياسا بما يحدث في كل من تونس والمغرب. وطالب بإيجاد حل يتماش وتطلعات شعوب شمال إفريقيا². وضمن المسعى ذاته، أرسل الحاج مصالي تعليمات، حسب الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مولاي مبراح بتاريخ الرابع نوفمبر 1954، مؤداها "لا تسألوا عمن يقف وراء الثورة، واصلوا غمار الكفاح. حاولوا أن تسيطروا على الحركة"³ غير أن التعليمات لم تصل إلى السيد مولاي مبراح، لا لشيء، إلا لأن هذا الأخير اعتقل من طرف شرطة الاحتلال الفرنسي، التي اعتقدت أنه المسؤول الأول عن تفجير الثورة.

ولبث في السجن إلى غاية 16 ماي 1956⁴. وقد كتبت جريدة "برقية قسنطينة" عن عملية الاعتقال التي طالت مناضلين كثر من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان بينهم الأمين العام للحركة، بقولها: "... وفي الجزائر العاصمة، قامت مصالح الشرطة القضائية، باعتقال كافة الرؤساء والأعضاء البارزين، في المجموعات الإرهابية، منهم الزعيم المتطرف مولاي مبراح، ممثل مصالي في الجزائر، الذي أوقف هو الآخر، ووضع رهن الحبس. وقد عثرت الشرطة على أسلحة وذخيرة بمقر إقامته"⁵.

ومثلما هو بارز فإن جهل الجريدة بحقيقة من فجر الثورة في الجزائر واضح للعيان ونرجح أن الجريدة لم تحمل بيان أول نوفمبر محمل الجدل وهو ما أوقعها في الخطأ من حيث نسب الثورة إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ممثلة في شخص أمينها العام، الذي اعتبرته زعيم "العمل الإرهابي". ولكن الغموض الذي كان سائدا، لم يلبث أمدا بعيدا، حيث أنه سرعان ما اتضحت الحقيقة وعادت الجريدة مثل غيرها من الوسائط الإعلامية الأخرى إلى استخدام بعض المفردات ذات الدلالة الثورية كجبهة وجيش التحرير الوطنيين بالتوازي مع تطور الثورة. وبروز وشيوع تلك المصطلحات على مستويات كثيرة ومتنوعة، إن على مستوى الداخل أو الخارج على حد سواء.

وقد تناولت جريدة "صوت الشعب" المصالية، هي الأخرى واقعة الاعتقال التي طالت مولاي مرباح ومناضلين آخرين، تحت عنوان "تصريح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" صادر عن المكتب السياسي للحركة. وقد جاء فيه على الخصوص: "أحداث مماثلة لما حدث في تونس والمغرب، وقعت في الجزائر، وعلى جناح السرعة شنت الشرطة هجوما على الحركة الوطنية، وحاصرت المقر المركزي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الواقع في ساحة شاربيل بالجزائر، واعتقلت الأمين العام للحزب مولاي مرباح، واقتيد إلى الولاية. ومذ ذاك لا نعلم عنه شيئا، كما اعتقل مناضلون آخرون، والذين لا نعلم عنهم شيئا كذلك، وفي اعتقادنا أن تلك الحقائق التي تعيشها الجزائر كما تونس والمغرب، قائمة على سياسة القوة والقمع المفروضة بشدة ضد الطموحات الشرعية لشعوب شمال إفريقيا التواق إلى تطبيق الحقوق التي تخولها تسيير شؤونها الخاصة بشكل ديمقراطي، طبقا لميثاق الأمم المتحدة..."⁶.

لم تكتف سلطات الاحتلال باعتقال المناضلين ومطاردتهم، إدراكا منها أن ذلك أمرا ذا بال ولكن يبقى غير كاف، ما لم يُتبع بإجراءات ردية، أكثر شدة وأشدّ إيلا، بالنظر لما توفره من غطاء قانوني يغطي على ممارسات سلطات الاحتلال الإجرامية. وقد تجسدت رغبة الاحتلال في الرابع نوفمبر 1954 من خلال الإقدام على حلّ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁷.

واللافت أن مصالي لاذ بالصمت، منذ تفجير الثورة، ولم يُصدر أي بيان مساند أو معارض لها، إلا بعد مرور أسبوع، وبرأي أن تلك المدة استغرقها في البحث والتقصي عن خلفية وحقيقة الثورة في الجزائر، حتى يبني موقفا قائما على معطيات صحيحة وسليمة، خاصة وأنه كان تحت رقابة شديدة، فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي، جعلته بعيدا عن الواقع الجديد الذي أفرزته الثورة. وحول الظروف الجديدة التي نُقل إليها مصالي، ذكر الأمين العام مولاي مرباح: "بمجرد اندلاع الثورة، نقل مصالي من نيور إلى مكان آخر يدعى "لي صابل دولون"⁸.

وفي الثامن نوفمبر 1954، أصدر مصالي الحاج بيانا توجه به إلى الفرنسيين والنقابات العمالية، ضمنه تنديدا بالنظام الاستعماري في الجزائر الذي أهلك الحرث بنهيه للأراضي الصالحة

للزراعة وتوزيعها على المعمرين وحال بين الجزائريين ولغتهم العربية، فضلا عن وضع يده على الدين الإسلامي، واستغل السانحة ليدعو الشعب الفرنسي أن تكون يده ممدودة للشعب الجزائري. كما تضمن البيان تعهدا مصاليا بالسعي من أجل "صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين، تتطور في الكفاح من أجل أن يتخلص شعبنا من كل تبعية استعمارية ورأسمالية، ويسيران قدما نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب"⁹.

وعلى غرار البيان، فقد كتب مصالي نفسه، عن الظروف الصعبة التي أوجدته فيها سلطات الاحتلال الفرنسي، غداة تفجير الثورة. وصدر التصريح بذلك، في جريدة "صوت الشعب". حيث طفق يقول: "فور الإعلان عن الأحداث التي عرفتها ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 1954، عُززت الرقابة المضروبة على شخصي، على نحو خطير. وبعد ثلاثة أيام من ذلك، تم وضعي في نظام سري، من خلال منعي من لقاء أي كان، فضلا عن التواصل مع الخارج..."¹⁰.

وعرّج بعد ذلك على الاعتقالات التي عرفتها الجزائر، من خلال تأكيده أن ذلك كان يتم بعيدا عن الالتزام بالقانون، بقوله "وقد شهدت الجزائر عمليات اعتقال وتوقيفات مورست بفظاعة كبيرة، وفي كثير من المرات، كانت تتم في ظل خرق للقوانين"¹¹. ثم ينتقل مباشرة للحديث على نحو مباشر وصريح، عن الاعتقال الذي طال الأمين العام السيد مولاي مباح بشيء من الأسى وحالة من الترقب لكل نبأ جديد ذي صلة بحالته، رغبة في الإفراج عنه، بقوله "إن السيد مولاي مباح، الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكذا عدد من القياديين والمناضلين، اعتقلوا من طرف الشرطة، دون أن تدري عائلاتهم أين هم الآن، لحد الساعة. إن السيد روني ستيب، المحامي لدى المجلس، قدم بين يدي وكيل الجمهورية، شكوى ضد الحجز الذي تجاوز مدة أربعة وعشرين ساعة، المقررة قانونا"¹².

وللإشارة، فإن السيد مصالي الحاج لم يكتف في تصريحه بعرض ما شهدته الجزائر من حملات واسعة للاعتقال فقط، بل قدم صورة أخرى للوضع في فرنسا، بعد تفجير الثورة، خاصة وأن عدد المناضلين هناك كثير جدا، ولذلك لم يكن مستبعدا قط أن يكونوا بمنأى عن كافة

أشكال الاعتقالات، المطاردات والمتابعات، بهدف إجهاد العمل الثوري. وقد علّق على أعمال الشرطة بقوله: "وفي فرنسا كما في كل ضواحي باريس، وكل المدن كانت هناك اعتقالات، ونزول لرجال الشرطة إلى الشارع" ¹³.

2- مصالي وخيارات التعاطي مع الثورة

وجد مصالي نفسه بعد تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، في وضع طارئ وصعب في الآن ذاته، فرض عليه ثلاث خيارات رئيسية، حيث تبين له أنه لا مندوحة من اختيار واحد منها، حفاظا على تماسك واستمرار الثورة، زماما ومكانا، بمنأى عن مزايدات الاحتلال ومناوراتها، ورغبة في صون ماضيه النضالي في مواجهة الاحتلال. وقد تمثل الخيار الأول، في أن يُقدم على الانضمام إلى الثورة التي سبقه إليها شباب مناضلون، تربوا وترعرعوا في صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أشرف على قيادتها لفترة طويلة. وحول هذه الحقيقة ذهب السيد أحمد بن بلة في شهادة له إلى القول: "...إن ثورة الفاتح نوفمبر 1954، مدينة لهذا الرجل إلى حد كبير، بففضله وثلة من رفاقه تحول ما كان نوعا من الطوباوية والجنون إلى حقيقة حيّة. أي أن هذا الرجل لعب دورا كبيرا في مصيرنا وشعبنا" ¹⁴.

فيما تمثل الخيار الثاني، في شجب العمل المسلح الذي أعلن في الجزائر ¹⁵، باسم جبهة التحرير الوطني، بيد أنه لم يفعل ذلك ولن يفعله أبدا، لسببين رئيسيين في اعتقادي. حيث يتعلق الأول بماضيه الثوري الذي يمنع عليه الوقوف ضد عمل عسكري يتوخى استعادة الاستقلال وإعادة بعث الدولة الجزائرية التي غيبتها العدوان الفرنسي عن الجزائر، ولو أقدم على الشجب والإدانة لنسف كل تاريخه ومحاكل صوره وآثاره، من الذاكرة الجماعية، التي لم تنس قطّ حركته ونشاطه ومواقفه الوطنية، بل وذوده المستمر عن ثوابت الأمة الجزائرية، فضلا عن الآثار السلبية للموقف على مسار وحركة الثورة.

ولا أدلّ على ذلك من أن قادة ومسؤولي الثورة في مناطق كثيرة من الجزائر، لم يعترضوا أبدا على اعتقاد الشعب أن التفجير كان وراءه مصالي، حفاظا على الانطلاقة الجيدة وضمانا لتوسع أحسن واستيعاب شعبي أفضل. بيد أنه اختار الخيار الثالث بناء على رأي بن يامين

سطورا، "حيث أنه لم يشجب العمل واعتبره مرحلة منطقية في كفاح الشعب الجزائري وحزبه مع رفض تقييد حريته ..."¹⁶.

3- مصالي والثورة بين المبدئية والواقع

غير أن الخلق بالإشارة، أن مصالي لم يكن أبداً ضد فكرة الثورة كخيار لاسترداد الحقوق ولكنه في المقابل، لم يستسغ أن يعلن الثورة غيره ودون علمه وبمناى عن قيادته لها¹⁷، وبخاصة إذا كان هذا الغير، شباباً من التيار الثوري، كانوا أكثر حيوية وأشد رغبة وأعمق استعداداً لتحسيد الوعي بالوطن الذي تشكل على مدار فترة طويلة، من خلال ممارسة ثورية تعتمد الخيار العسكري، كأداة رئيسة وفاعلة للتحرر من نير الاحتلال الفرنسي، ولا ترى أي مبرر للانتظار أكثر. وهذه المعطيات كانت غائبة عنه، إذ راح يسخر جهوده في تنقية وتطهير الحزب والعمل على إعادته إلى سابق عهده. كما أنه وجد نفسه أمام بدائل وخيارات كان ملزماً بعدم تجاوزها، يمكن أن نجملها في الآتي:

وجد مصالي بعد إقدام سلطات الاحتلال الفرنسي على إجراء قمعي قضى بحلّ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اعتقاداً منها أنها هي من يقف وراء تفجير الثورة، مدفوعاً إلى البحث عن بديل قانوني آخر، كفيل بالحفاظ على القاعدة النضالية، ذات الولاء المطلق لشخصه، حرصاً منه على أن ينأى بهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني، الأخذ في النمو والتوسع، شيئاً فشيئاً. وقد تجسدت الرغبة في تحقيق ذلك، من خلال تأسيس "الحركة الوطنية الجزائرية" التي عرفت النور، نهاية شهر ديسمبر 1954¹⁸.

إن اختيار مصالي الحاج التسمية الجديدة لحركته السياسية، لم يكن قطّ عملاً اعتباطياً، يفتقر إلى الرؤية الحركية المستوعبة لمعطيات الواقع والمتطوعة لآفاق المستقبل، بل على العكس من ذلك تماماً. لقد كان عملاً مؤسساً يرنو التموقع في الساحة، على حساب جبهة التحرير الوطني، خاصة وأن الإطار التنظيمي السياسي الجديد، يحوز مكانة هامة وكبيرة لدى الشعب الجزائري، الذي تفاعل مع الحركة الوطنية منذ تأسيس نجم الشمال الإفريقي، حتى غدا لفظ الحركة الوطنية ينسحب مباشرة على حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق، كان الاختيار المصالي للتسمية صائبا إلى حد بعيد، من الناحية النظرية على الأقل، خاصة وأن تعداد أنصار مصالي الحاج كانوا كثيرا، وبشكل كبير خلال الشهور الأولى للثورة، في الداخل. غير أن العدد في الخارج كان كبيرا جدا قياسا بالداخل، ولعل هذا ما عمق الغرور لدى مصالي وقياديه، ودفع بهم إلى الاعتقاد بأنهم لن يُغلبوا من كثرة وأنه بإمكانهم السيطرة على الساحة وتوجيه الثورة.

لقد شكّل وجود تنظيمين سياسيين (الجبهة والحركة الوطنية) على الساحة، في الداخل كما في الخارج، وبشكل خاص في فرنسا، سانحة كبيرة لإدارة الاحتلال الفرنسي، وبخاصة لدى مصالحه الاستخباراتية، لتوظيفها في تغذية الصراع والدفع به باتجاه الصدام الدموي بين المناضلين والقادة على حدّ سواء، بصورة تنهك قوة الثورة وتضعف شوكتها، عندما يصير بأسهم بينهم شديدا.

واللافت أن الأمر لم يبق مقصورا فقط على الجانب السياسي، بل امتد ليشمل كذلك المجال العسكري، من خلال تأسيس جناح مسلح تحت اسم "جيش تحرير الشعب الجزائري"¹⁹ الذي ظهر في بداية سنة 1955. وقد عهد مصالي الحاج بقيادة الجيش إلى محمد بلونيس ونشطت الدعوة إليه والتجنيد في صفوفه، ما جعل الإقبال عليه في كل من المنطقة الثالثة والرابعة، يعرف نموا وتطورا.

4- مساعي الحوار والتقريب بين المصاليين والجبهة

حرصا من الثورة على العمل لدرء تلك الاحتمالات السيئة الذكر، جرت اتصالات بين الطرفين، في الجزائر، القاهرة وفرنسا. حيث شهدت الجزائر العاصمة، لقاء ضمّ كلا من السادة، رابح بيطاط، كريم بلقاسم وعمر أوعمران، ممثلين لجبهة التحرير الوطني من جهة، وممثلين عن الحركة الوطنية الجزائرية، بقيادة المسؤول العسكري مصطفى بن محمد²⁰. كما شهدت منطقة القبائل يوم السادس عشر نوفمبر 1954 لقاء جمع كريم بلقاسم بعضو المكتب السياسي للحركة المصالية، أرزقي الجالي. وقد طرح هذا الأخير فكرة القيادة السياسية للثورة وموقع مصالي منها، بالنظر إلى الشعبية الكبيرة التي يحظى بها في صفوفها. بيد أن كريم بدا عليه نوع من التذبذب

وقدم نفسه على أنه رجل عسكري وليس سياسيا، على اعتبار أن الفكرة التي طرحها لجالي، سياسية صرفه، وهو ما يوجب ردا سياسيا من طرف سياسيي جبهة التحرير الوطني.

ورغب كريم في أن تُقدم مساعدة مادية للثورة، إدراكا منه مدى حاجة العمل العسكري إلى الدعم المالي، خاصة وأن الثورة قد انطلقت بإمكانات مالية ضئيلة جدا. وقد لى السيد لجالي طلب الثورة، ممثلة في قائد المنطقة الثالثة، كريم بلقاسم، خلال شهر ديسمبر. حيث أنه قدم مليوني فرنك قديم، تم تجميعها وسط العمال الجزائريين بفرنسا²¹.

وكانت منطقة الشمال القسنطيني، على موعد مع لقاء ضمّ القائد مراد ديدوش، وبلقاسم البيضاء. والشيء نفسه كان مع القائد العربي بن مهيدي الذي أجرى لقاء مع ممثلين لمصالي. بيد أن لقاء أحمد مهساس مع الذراع اليمنى لمصالي عبد الله فيلاي، كان الأطول ولا أدلّ على ذلك من أنه دام ثلاثة أشهر كاملة²²، وذلك للعمق والثقل الاستراتيجي الذي تمتلته القاعدة النضالية المصالية في فرنسا، والتي اعتبرت رهانا كبيرا من طرف قيادة الثورة التي ركزت عليها كثيرا، باعتبارها معطى على جانب كبير من الأهمية، في دعم وتوسيع وكذا تطوير الثورة، في مجالات كثيرة. وقد أفضى اللقاء بين مهساس وفيلاي إلى الفشل²³، مثل سائر اللقاءات الأخرى.

وحول الموضوع ذاته، ذكّر الرائد لخضر بورقعة، بالمحاولات التقريبية التي قامت بها قيادة الثورة على مستوى الولاية الرابعة، خلال خريف سنة 1956. ورغبة في إنجاح عملية الاتصال بالمصاليين، اختير علي زبوش لتولي المهمة، والذي كان على رأس خمسة وثلاثين مجاهدا. وقد توخت الثورة من عملية الاتصال، حمل المصاليين على التوقف على معاداة الثورة والتفاوض معهم على إيجاد صيغة تسهل العمل المشترك ضد جيش الاحتلال. بيد أن المصاليين غدروا بهم حيث قتلهم جميعا، سوى واحد استطاع الفرار والنجاة. ما مكنه من إخطار قيادة الولاية الرابعة بما حدث²⁴.

غير أن ما يسترعي التنبيه، أن الحالة السلمية التي طبعَت العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية المصالية، ما لبثت وأن انقطعت ابتداء من شهر جانفي 1955، وبخاصة

بعد الرسالة التي أرسلها الحاج مصالي إلى محمد خيثر، والتي جاء فيها على الخصوص "... إن الحركة الوطنية تنظيم علمي وطني سياسي، لا غنى عنه، سواء للقيام بالعمل الجماهيري، أو إجراء مفاوضات محتملة مع العدو، أو إقامة علاقات مع المنظمات الأجنبية. إن التجمع الذي يدعو إليه الوفد الخارجي حصل فعلا معنويا ونظاميا في إطار الحركة. ودعوة خيضر ورفاقه إلى الكف عن دعوتهم إلى التجمع التي لم يعد لها مبرر، والاتحاق بعائلة الحركة الوطنية الكبيرة" ²⁵. وكان من المنطقي أن تقول العلاقة إلى السوء، خاصة وأن الرسالة دعت صراحة الجبهة إلى الانخراط في صفوف الحركة المصالية، وليس غريبا على الإطلاق أن يدعو المصاليون الجبهة إلى ذلك، طالما أن مصالي نفسه يعتبر الجبهة مجرد تجمع للمطرودين من الحزب والحركة الإصلاحية ²⁶.

إن الطرح المصالي كان قائما على معطيات كثيرة وخاطئة في الآن ذاته، عكست جهل مصالي بحقيقة الثورة، خاصة وأنه كان مُبعدا عن الجزائر وبعيدا عن واقع وحقيقة الثورة أضف إلى ذلك، إصرار قيادة الثورة على وجوب أن تحلّ الحركة الوطنية نفسها وأن يلتحق عناصرها بالثورة فرادى، وعدم قبول وتقبل وجود تنظيمين عسكريين لمواجهة عدو واحد في الجزائر. والأمر ينسحب على جميع التشكيلات السياسية والجمعيات الناشطة في الساحة، من غير استثناء.

ويذكر المؤرخ محمد حربي، أن آخر محاولة لرأب الصدع وتقريب الهوة بين الجبهة والحركة الوطنية الجزائرية، كانت في شهر أوت 1956. وقد أسس رأيُه بناء على وثيقة مصالية المصدر، ذكرت أن وسيطا مصريا اقترح إجراء لقاء بين بلة والحركة الوطنية الجزائرية، يوم 12 أوت 1956، بغرض دراسة جملة من القضايا، غير أن الظرف كان غير مناسب نتيجة الضغط والصراع الذي كان يطبع العلاقة بين الداخل والخارج ²⁷.

وأرجح في هذا السياق، عدم تحمس المصاليين للوساطة المصرية، خاصة وأن تجربة الوسيط المصري القائد في جماعة الإخوان المسلمين، توفيق الشاوي الذي بذل جهودا معتبرة بناء على اقتراح من بن بلة بغرض إجراء الصلح، قبل تفجير الثورة، لا تزال تلقي بتأثيراتها السلبية على أي مسعى تصالحي يكون وراءه المصريون، حتى وإن كان الإخوان بعبيدين عن كل تلك المؤامرة التي حيكت ضد المصاليين بإيعاز من المخابرات المصرية والسيد أحمد بن بلة، صاحب

المبادرة، وانتهت إلى اعتقال أحمد مزغنة والوسيط الإخواني توفيق الشاوي، حيث سجن الاثنان فيما تمكن عبد الله فيلاي من الفرار والنجاة من المؤامرة. وقد أحسّ توفيق الشاوي بمرارة المؤامرة التي ضربت عملا تصالحيا في العمق²⁸.

خاتمة:

المتتبع لمسار الحركة الوطنية الجزائرية بعد تفجير الثورة الجزائرية، يدرك عمق التخوف المصالي من أن يحرف التيار الثوري المناضلين والمتعاطفين مع مصالي الحاج، بعد أن ساءت الأوضاع على امتداد مناطق الجزائر، بفعل المقاربة الأمنية الذي اعتمدتها إدارة الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة والذي جسده القمع والتعذيب على اختلاف صوره وأشكاله والذي طال الجميع دون استثناء، من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، تعميما للرعب، رغبة في إحداث القطيعة بين الثورة والشعب باعتباره الممول والممون والحامي والناشر لمبادئها وأهدافها، حتى لا يبقى ملتفا حول الثورة التفافا كفيلا بتوسيع امتدادها. كما يؤثر الموقف المصالي من الثورة، على عدم القبول بالواقع الجديد الذي أفرزه التفجير في الفاتح نوفمبر 1954، والذي أسس لشرعية أخرى جديدة وبديلة للتي كانت قبل الثورة، وهو ما يُستسغ إطلاقا، وهو ما نلمسه في حرص مصالي على وجوب العودة للشرعية التي يمثلها هو وحده. إن الحوار بين الإخوة الفرقاء لم يُعط الوقت الكافي واللازم لإعادة ترميم الثقة التي اهتزت بفعل التجاذب، فضلا عن التسرع في إلصاق التهم غير المؤسسة عبر مختلف الوسائط الإعلامية، قدحا وتجريحا بصورة عملت على تقوية الانفضاض من حول الحركة الوطنية الجزائرية وعلى رأسها مصالي وخاصة خلال سنة 1956 نتيجة للتعليمات التي كان وراءها عبان رمضان.

الهوامش:

1- Mohamed Harbi, 1954 *La guerre commence en Algérie*, éditions Complexe, Paris, 1998, p46.

Mohamed Harbi, *Le FLN mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962*, éditions, Naqd/Enal Alger 1993, p 143.

2- Mahfoud Kaddache, *Et l'Algérie se libéra 1954-1962*, Edif 2000, Alger, 2003, p14.

3- أنظر شهادة مولاي مرياح، في: محمد عباس، رواد الوطنية... حديث الاثنين، الكتاب الثاني، دار دحلب للنشر، الجزائر، 1992، ص 332. وكذلك لنفس المؤلف، الحاج مصالي... الوطني الفائر بين غاندي... وهوشي مينه، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 103.

4- المرجع نفسه.

5- La Dépêche de Constantine, n°16117 du 7et 8 novembre 1954, p 3.

6- La voix du peuple du 1 Décembre 1954, n°1, p 2.

7- بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 1998، ص 227.

8- المرجع نفسه، ص 169.

9- محمد مبارك الميلي، "الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام" (الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، قصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين) المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص 16.

10- La voix du peuple, n° 1 du 1 décembre 1954, p 1.

11- Ibid.

12- Ibid.

13- Ibid.

14- محمد عباس، الحاج مصالي بين هوشي منه وغاندي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 270.

15- بن يامين سطورا، المرجع السابق، ص 227.

16- المرجع نفسه.

17- إبراهيم لونيسي، "الجناح العسكري للحركة الوطنية الجزائرية حقيقة وأهداف"، (الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البلدية من 24-25 أبريل 2005)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 36.

18- المرجع نفسه، ص 228. يراجع كذلك:

- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص 110.

- رابح لونيسي "تحولات الحركة المصالية وتفسيرها"، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البلدية يومي 24-25 أبريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 127.

حول ظروف وملابسات تأسيس "الحركة الوطنية الجزائرية"، ذهب المؤرخ محمد العربي الزيري، إلى القول، أن تأسيسها جاء بعد مؤتمر هورنو ببلجيكا وحضره المصاليون من الداخل والخارج، كتتويج للأزمة التي عرفت حركة الانتصار للحريات

الديمقراطية وتحسيدا للانقسام الذي تعرضت له الحركة، غير أنه لم ينزل إلى الشارع كتنظيم سياسي إلا بعد أن ظهرت جبهة التحرير الوطني، كواجهة سياسية للثورة المعلنة في الفاتح نوفمبر 1954. حيث انتصبت الحركة الوطنية الجزائرية، منافسة للجبهة ورافضة لها مبادئها الثورية. للمزيد من الإفاضة، حول الموضوع، راجع: محمد العربي الزيري، **الثورة في عامها الأول**، معهد التاريخ، 1996/1997، ص 196.

19- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 110.

إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 38.

20- محمد عباس، المرجع السابق، ص 104.

21- Mohamed Harbi, **1954 la guerre**, op.cit, p47.

22- محمد عباس، المرجع السابق، ص 104.

23- Mohamed Harbi, **Le FLN**, op.cit, p151.

24- لخضر بوقرعة، **شاهد على اغتيال الثورة -مذكرات -**، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990، ص 73-74.

25- المصدر نفسه، ص 105.

26- Mohamed Harbi, **Le FLN**, op.cit, p 151.

27- Ibid.

28- جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية**، ج1، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2015، ص 293.